البنوك الجزائرية بين غرفة الإنعاش و الانتعاش

أ.نوري منير
جامعة الشلف

مقدمة

كثيرة هي التغيرات التي مرت بعالم البنوك منذ نشأته حتى الآن، ما بين ازدهار وانهيار وخصخصة وتأميم واندماجات وانكماشات، فبسبب طبيعة عملها تتعرض البنوك لكثير من مصادر الخطر نتيجة لأي اضطرابات أو ضغوط في الاقتصاد ، ومع التغيرات التي جرت في الاقتصاد العالمي في الفترة الحالية فإن السؤال المطروح هو أين تقف البنوك الجزائرية الآن؟ وهل هي في حالة ازدهار أم أنها على مشارف الانهيار؟ و ماهي الأدوار التي تقوم بها في مواجهة ظروف العولمة الاقتصادية؟فالمعروف أن للبنوك أدوار رئيسية تقوم بها في الدول هي :دور الوسيط ودور الضامن و دور الوكيل ودور المنفذ للسياسات الحكومية.

وإذ نعرف هذه الأدوار فيجب أن نعرف كذلك التحديات التي تؤثر عليها، ومن أهمها المنافسة المتصاعدة الناتجة عن تخفيف القيود الحكومية على عمل البنوك وغيرها من المؤسسات العاملة في مجال الاستثمارات المالية.والمؤسسات غير البنكية، مما يجعل البنوك مضطرة إلى التنويع والتوسع في الخدمات التي تقدمها.

ورغم أن ما يجري من تحالفات واندماجات في عالم البنوك يخلق مؤسسات مالية أكبر وأقوى، إلا أنه مؤشر على أن البنوك في حالة احتضار وعدم قدرة على مواجهة التحديات التي تقف أمامها، لذلك فإن إسهام البنوك في سوق الخدمات المالية قد بدأ في الهبوط، بينما شركات التأمين وشركات توظيف الأموال ينمو إسهامها في هذه السوق.

المحور الأول:العولمة والنظام المصرفي العربي

أقرت ولاية بيرليس الماليزية عام 1999 وضع نظام جديد للقروض البنكية لمن لا يملكون ضمانات كافية، وذلك بأن يقسموا على المصحف أنهم سوف يقومون بسداد القروض في موعدها ! ورغم أن هذا القرار يأتي لتحريك محفظة النقد والاستثمار التي تعاني ركودًا، وبعيدًا عن طرافة السلوك البنكي الماليزي إلا أنه يشير لأزمة تتعرض لها البنوك في العالم كله، تدفعها لمثل هذه المسالك، باعتبارها قشة الغريق التي يتعلق بها على أمل الإنقاذ، وكثيرة هي التغيرات التي مرت بعالم البنوك منذ نشأته حتى الآن، ما بين ازدهار وانهيار وخصخصة وتأميم واندماجات و انكماشات، فبسبب طبيعة عملها تتعرض البنوك لكثير من مصادر الخطر نتيجة لأي اضطرابات أو ضغوط في الاقتصاد. ومع التغيرات التي جرت في الاقتصاد العالمي في الفترة الحالية فإن السؤال المطروح هو أين تقف البنوك الآن؟ وهل هي في حالة ازدهار أم أنها على مشارف الانهيار؟ و لكي نحدد وضع البنوك الآن يجب أولا أن نوضح

الأدوار التي تقوم بها؛ فللبنوك أدوار رئيسية تقوم بها في الدول، وإن تعددت النشاطات التي تتبناها للقيام بهذه الأدوار، وهي:

1 - دور الوسيط: إن البنوك تحوّل الودائع التي تحصل عليها من راغبي الادخار إلى شركات الأعمال في شكل قروض للاستثمار، كما أنها تقوم بدفع المستحقات المطلوبة من عملائها نيابة عنهم.

2 - دور الضامن: حيث تعطي خطابات ضمان وائتمانات لعملائها، حتى يتمكنوا من دفع ما عليهم من مستحقات.

3 - دور الوكيل: حيث تقوم نيابة عن عملائها بإدارة ممتلكاتهم الخاصة والمحافظة عليها.

4 -دور المنفذ للسياسات الحكومية : وأخيراً، فإن للبنوك دوراً أساسياً في تنفيذ السياسات الحكومية في محاولتها لضبط النمو الاقتصادي وتحقيق الأهداف الاجتماعية.

وبالطبع فإن غياب إحدى هذه الأدوار أو التقصير في أدائه يؤثر تأثيرًا جذريًا في اقتصاديات الد ول؛ وبالتالي في الاقتصاد العالمي[1] .

وإذا كنا عرفنا الأدوار التي تقوم بها البنوك فيجب أن نعرف كذلك التحديات التي تؤثر عليها، ومن أهمها المنافسة المتصاعدة من المؤسسات المالية البنكية وغير البنكية، مما يجعل البنوك مضطرة إلى التنويع والتوسع في الخدمات التي تقدمها، وتأتي هذه المنافسة نتيجة لتخفيف القيود الحكومية على عمل البنوك وغيرها من المؤسسات العاملة في مجال الاستثمارات المالية، وبدأ هذا التخفيف عندما سمحت الحكومات بالزيادة غير المحدودة لسعر الفائدة على المدخرات، ظنًا منها أنها بذلك تعطي فرصة أكبر للعامة للحصـ ـول على عائد أعدل على مدخراتهم، مما جعل المدخرين يطالبون بسوق به منافسة أقوى حتى يحصلوا على سعر فائدة أكبر، فزاد ذلك من نفقات التمويل، خاصة وأن البنوك أخذت في الاعتماد على الودائع أكثر من اعتمادها على رأس المال في تمويل مشروعاتها، كما أن المدخرين أصبحوا أكث ر حساسية تجاه سعر الفائدة؛ فجعلهم ذلك يرغبون عدم الدخول في تعاقدات طويلة الأجل، حتى يسهل سحب ودائعهم أو مدخراتهم (وبدون خسائر) من مؤسسة مالية ذات سعر الفائدة الأقل ليودعوها في تلك ذات سعر الفائدة الأعلى.

ومن المؤثرات التي صاحبت رغبة البنوك في رفع القدرة عل ى المنافسة: الثورة التكنولوجية، حيث لجأت البنوك إلى الاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة واستخدام الآلات المتطورة حتى تستطيع خدمة عملائها لزمن أطول وفي وقت أقل، ولكن ما صاحب ذلك من استغناء عن عدد كبير من العمالة البشرية جعل منه عملاً يصبُّ بالسلب في خانة التوظيف وفرص العمل . كما أنه نتيجة لعولمة البنوك لن يكون هناك مجال للبنوك الصغيرة، فالاتفاقيات مثل اتفاقية الجات التي تطورت إلى منظمة التجارة العالمية W T O ستزيل الحدود بين الدول، وسينتقل رأس المال بين

[1] -تفاصيل البحث.البنوك في حالة انتعاش أم في غرفة الإنعاش؟.الموضوع: اقتصادي.النطاق الجغرافي: العالم العربي،جنوب شرق أسيا.تاريخ الإصدار: 1999/1/10.نوع المحتوى: تحليل.الكاتب: لبنى سعيد.الناشر: IOL

البلدان، ولن تكون خدمات البنوك محدودة على أماكن معينة . لذلك ظهر اتجاه واضح نحو الاندماج والتحالف لخلق مؤسسات مالية ضخمة تستطيع مواجهة تحديات العولمة.

ونتيجة لكل المؤثرات السابقة فإن البنوك تواجه مأزقًا كبيرًا، حيث إن عليها أن تزيد من كفاءتها ومن ضمانتها ومن سعر الفائدة الذي تعطيه لعملائها، إلا أنها في حالة الخسارة تتحملها وحدها. ورغم أن ما يجري من تحالفات واندماجات في عالم البنوك يخلق مؤسسات مالية أكبر وأقوى، إلا أنه مؤشر على أن البنوك في حالة احتضار وعدم قدرة على مواجهة التحديات التي تقف أمامها، لذلك فإن إسهام البنوك في سوق الخدمات المالية قد بدأ في الهبوط بينما شركات التأمين وشركات توظيف الأموال ينمو إسهامها في ذلك السوق . وقبل أن نذكر أمثلة على هذه التغيرات والاندماجات، يجب أن نضع في الاعتبار أن العلاقات المعقدة والاعتماد المتبادل بين البنوك وعملائها وبين البنوك وبعضها البعض يجعل من المصاعب والمشاكل -التي قد تكون في الأصل محلية - مشاكل ومخاطر ذات انتشار واسع في القطاع المصرفي وفي الاقتصاد ككل . وتاريخ الأزمات المصرفية ليس جديدًا، فإن كساد عام 1930 العظيم كان ملحقًا بانهيارات للبنوك في الولايات المتحدة وغيرها . أزمات مصرفية في عقد الثمانينيات ومطلع التسعينيات تعرض النظام المصرفي لعدة أزمات؛ كان أهمها مشكلة الديون العالمية التي أدت إلى إضعاف النظام المصرفي العالمي، وكشفت للجميع وضع المصارف الداعي للقلق؛ إذ أتضح أن البنوك التجارية العالمية التي لعبت دوراً هاماً في النظام المصرفي تعاني من ضعف رأس مالها، وقلة أصولها وارتفاع نسبة الديون المشكوك فيها .

و من أشهر الانهيارات التي حدثت في عالم البنوك انهيار بنك التجارة والاعتماد الدولي (B.C.C.I) وما نتج عنه من مناخ سلبي لعموم البنوك.

وشهد قطاع المصارف والبنوك الكثير من عمليات الاندماج في الأعوام القليلة الماضية تميزت بتجميع أصول مالية لبنوك عملاقة تعدّت في جملتها 5 تريليون دولار، فقد شهد العالم منذ مطلع عام 1995م وحتى نهاية العام 2003 اندماج ما يقرب من 5400 منشأة مالية، بلغ نصيب الولايات المتحدة وحدها ما يعادل 56% من هذه الاندماجات المصرفية.كما أن الاندماجات بين البنوك تزيد بشكل ملحوظ أعقاب الأزمات الاقتصادية العالمية، ليس بدافع النمو وزيادة الإنتاج، وإنما بدافع الخوف من ظهور خسائرها الناتجة عن تفاقم هذه الأزمات، حتى إن اندفاع بعض المؤسسات السريع نحو مثل هذه الاندماجات قد يتسبب في بعض الأحيان في فشل وخسارة وانهيار الشركة الجديدة. اندماجات كبرى في أعقاب الأزمة الروسية خسر بنك "بانكرزترست" العالمي 488 مليون دولار في صيف عام 1998م، وخسر "دويتش بنك" الألماني ما يقرب من مليار دولار، وقد اشترى (دويتش بنك) مؤخرًا بنك "بانكرزترست" في صفقة بلغت قيمتها 10 مليارات دولار، وفي سويسرا عُقدَت مؤخراً أكبر صفقة اندماج في قطاع البنوك بين البنك السويسري وبنك الاتحاد السويسري والتي بلغت أصولها 754 مليار دولار.

وبعد سنوات طويلة عانت فيها البنوك الأمريكية من الغياب الواضح على الساحة الدولية، مما أدى إلى خلو قائمة أكبر بنوك العالم حتى نهاية عام 1996م من أي بنك أمريكي، لجأت البنوك الأمريكية في العامين الماضيين

لعمليات الاندماج الكبرى بهدف خلق كيانات مصرفية عملاقة تستطيع المنافسة بين البنوك على المستوى العالمي، وكانت الصفقة الكبرى للاندماج في أبريل من العام 2001 بين مصرفي (ترافيلرز جروب) و(سيتي كـــور ب)، واللذين كونا معا المجموعة المالية (سيتي جروب) بأصول بلغت قيمتها 698 مليار دولار. كما اندمج (تشيز بنك) مع (بنك أمريكا) في صفقة أصول بلغت 570 مليار دولار، واشترى (بنك وان) بنـــك (فيرســـت شـــيكاغو) بمجموع أصول بلغ 240 مليار دولار.

وفي آسيا وفي أعقاب أزماتها الا قتصادية الكبرى اندمج بنك (ميتسوبيشي) مع (بنك طوكيو)، حيث إن اليابـــان تعمل على النهوض السريع لإعادة اقتصادها إلى النمو النشط، وقد أسست الحكومة اليابانية هيئة مستقلة لإعـــادة هيكلة البنوك اليابانية . كما قامت السلطات اليابانية بوضع خطة في خريف 1998م لإصلاح نظامها المـــالي، ووافقت على ضخ حوالي 7500 مليار ين لإعادة رسملة المصارف الكبرى الخمسة عشرة في البلاد.

ورغم ذلك فإن السلطات اليابانية لم تكن مهتمة إلى حد كبير بمصير حوالي 120 من المصارف الإقليمية اليابانية الغارقة في الديون، وكانت الدولة قد أممت 4 مصارف تواجه صعوبات في النهوض الاقتصادي بدون مســـاعدة، كما أن المصارف (هوكوريكوبنك) و(إشيكاغابنك) و(بنك أوف ذي ريوكي بنك) و(هيروشيما سوغو بنـــك) أعلنت أنها ستطلب مساعدة بقيمة 260 مليار ين (22 مليار يورو) من الدولة لتصحيح حساباتها وإلغاء قسم من الديون الهالكة.البنوك العربية و على الساحة العربية فإن البنوك العربية تحتل خمسين مركزًا فقط من المراكز الألف الأولى على مستوى العالم، مما يعني أن نسبة وجود البنوك العربية على الساحة العالمية لا تتعدى 5%، مما جعل من المتوقع أن يشهد القطاع المصرفي أوضاعًا غير مريحة؛ خاصة وأن تداعيات الانهيـــار الذي أصاب أسواق المـــال في جنوب شرق آسيا وروسيا ومناطق أخرى قد ظهر تأثيره جليا عليها . إلى جانب ذلك فإن هنـــاك الكـــثير مـــن التحديات والمتغيرات الدولية والمعايير المصرفية التي تواجه البنوك العربية؛ منها اتفاقية تحرير الخدمات المالية التابعـــة لمنظمة التجارة العالمية والتي تضع البنوك العربية في موقف صعب ومأزق حرج، حيث إن عليها تطـــوير نفســـها خلال فترة وجيزة حتى تتمكن من منافسة نظيرتها الأجنبية القادمة بموجب هذه الاتفاقيـــة لتعمـــل في الأســـواق العربية، وتحصل على نفس مزايا البنوك الوطنية . كما أن المعايير المصرفية الدولية (مقررات لجنة بازل) تمثل تحديًا آخر لهذه البنوك، حيث إنها مازالت تصف معظم الدول العربية بأنها دول مرتفعة المخاطر، الأمر الـــذي يـــؤدي لزيادة تكلفة حصول المصارف العاملة داخل الوطن العربي على الموارد المالية من الأسواق الدولية . كما أن الحدود الدنيا لرؤوس أموال البنوك العربية لا تتناسب والأوضاع الاقتصادية والمصرفية المالية العالمية، حيـــث إن الحـــدود الدنيا لهذه البنوك بلغت 30 مليون دولار في مصر، و 30 مليون دولار في الأردن، و 8 ملايين دولار في لبنـــان، بينما يتجاوز الحد الأدنى لأضعف بنك أوربي 800 مليون دولار! كما أن كثير من بنوك المنطقة تُعد بنوكاً صغيرة لا تجدي كثرتها، لأنها متواضعة ولا تؤدي أدوارًا فعّالة في الخدمات المصرفية، وتفتقد إلى الآليات والنظم البنكيـــة الحديثة؛ مما يجعل البنوك المحلية في حالة عدم قدرة على المقاومة والمنافسة ويعرضها للانهيار والابتلاع . وقد لجأت بعض الدول لنظام خصخصة البنوك وطرحها أمام المستثمرين والبنوك الأجنبية حتى تواجه هذه التحديات، إلا أنه

إذا وضعت الحكومات حق امتلاك أكثر من 49% من رأس المال إلى المستثمرين الأجانب فإن هذه البنوك ستتحول إلى فروع لبنوك أجنبية كبيرة؛ وبالتالي ينهار القطاع المصرفي العربي تدريجيًا. وبعد هذه النظرة على المصارف دورها، والاتجاهات المؤثرة فيها، ووضعها الحالي؛ يتضح كم يعاني النظام المصرفي وكم يحتضر وكم يحاول التشبث بالحياة.

المحور الثاني:تقييم جهود الإصلاح المصرفي العربي

شهد القطاع المصرفي العربي تطورا كبيرا في العقد الماضي نتيجة لجهود الإصلاح المصرفي التي بذلته العديد من الدول العربية، وقدانعكس ذلك في نمو الكثافة المصرفية، إذ بلغ عدد الفروع المصرفية بنهاية عام 2000نحو 9426 فرعا بمتوسط 20فرعا للمصرف الواحد مقارنة بحوالي 9170 فرعا عام 1999، وطرأ تحسن في كفاية رأس المال، إذ زادت نسبة رأس المال إلى إجمالي الموجودات من 9% في 1995 إلى 11.7% في عام 2000، وتحسن في نسب السيولة؛ إذ راوحت في المتوسط بين 23% و26% للودائع خلال نفس الفترة.

وتعكس نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من جملة الائتمان درجة التحرر في السوق المالي ودرجات التنظيم والقيود المفروضة على عمليات منح الائتمان للقطاع الخاص ومنافسة القطاع العام للقطاع الخاص في الموارد الائتمانية المتاحة، كمادل ضمنيا على حجم النشاط والأعمال في القطاع الخاص، وتشير البيانات إلى نمو ملحوظ في هذه النسب على المستوى العام، إذ زادت نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في المتوسط من 65% في 1995 إلى 75% في 2000في نسب عالية حتى إذا قورنت بالدولة المتقدمة مصرفيا، ويدل ذلك على ايجابية الإصلاحات المصرفية في الدول العربية، غير أن هنالك العديد من الدول العربية لا يزال يعاني كبحا ماليا ومزاحمة من القطاع العام للقطاع الخاص في الموارد الائتمانية المتاحة،حيث تشير البيانات إلى حصة القطاع الخاص دون ال25% في المتوسط في كل من الجزائر،سوريا واليمن خلال الفترة 1995-2000.

الشكل رقم(1):نسبة ائتمان القطاع الخاص لجملة الائتمان

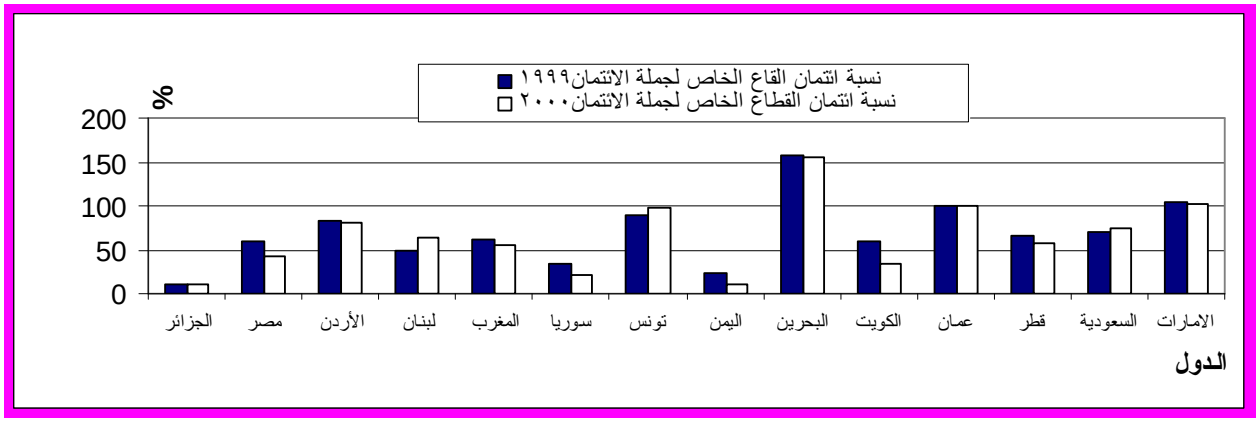

المصدر:الإحصاءات المالية الدولية، صندوق النقد الدولي.

*تدل نسب الائتمان التي تفوق ال100% على وجود تدفقات سالبة في الائتمان الممنوح للقطاع العام.

وتعكس نسبة الائتمان الممنوح من البنك المركزي للمؤسسات المالية إلى جملة الائتمان الممنوح من تلك المؤسسات المالية في مواردها على البنك المركزي، فكلما صغرت هذه النسبة دل ذلك على سلامة العمليات المصرفية وزيادة الدور الرقابي، ومن ثم نجاح عملية الإصلاح المصرفي، وتشير البيانات إلى أن العديد من الدول العربية قد شهد انخفاضا في هذه النسب كتونس والسعودية، في حين شهدت دول أخرى ارتفاعا ملحوظا في هذه النسب كسوريا خلال الفترة 1995-2000، وعمومالم تتعد هذه النسب ال 10% خلال الفترة 1995-2000 ما عدا القليل من الدول كسوريا والجزائر، مما يشير بوضوح إلى احد النجاحات التي حققتها عملية الإصلاح المصرفي في الدول العربية.

الشكل رقم(2): نسبة ائتمان البنك المركزي لجملة الائتمان

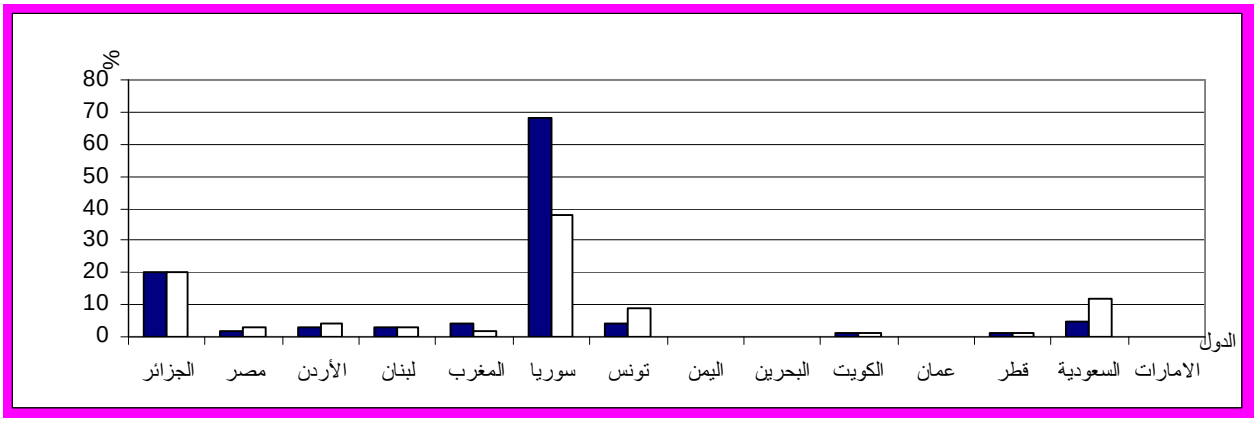

نسبة ائتمان البنك المركزي لجملة ائتمان2000 نسبة ائتمان البنك المركزي لجملة ائتمان1995

المصدر:المرجع نفسه.

أما فيما يختص بالتوسع الرأسي والأفقي فوجود درجات عالية من التركيز للعمليات المصرفية في ظل بيئة مصرفية سليمة قد تكون أمرا صحيا، ومطلوبا لتحقيق اقتصاديات الحجم، مالمحافظة على قدر من المنافسة، ومن شأنه تعزيز تنافسية الجهاز المصرفي في ظل عولمة الصناعة المصرفية، وعلى المستوى العربي يلاحظ وجود مثل هذا التركز على المستويين القطري والإقليمي، قطريا تستحوذ اكبر ثلاثة مصارف على 50% من الأصول في السعودية ،60% من الأصول في عمان،80% من الأصول في الكويت و45% من الأصول في الإمارات،إقليميا تستحوذ مصارف ست دول عربية وهي:

السعودية،مصر،الإمارات،الكويت،لبنان،والمغرب،على نحو 75%من الأصول المصرفية، 80% من حقوق المساهمين،و75% من جملة الودائع المصرفية في الدول العربية عام1999[2].

[2] -الإحصائيات المالية الدولية، صندوق النقد الدولي.2000.

المحور الثالث:واقع الاقتصاد الجزائري في ظل الإصلاحات المصرفية

إذا كان النمو المحقق قد بلغ 6.8% فان وتيرة أسعار الاستهلاك وأسعار الجملة للخضر والفواكه وأسعار الإنتاج الصناعي قد شهدت ارتفاعا بنسبة 3.2% سنة 2003 مقابل 2.2% سنة 2004 ويعود ذلك حسب تقرير محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني إلى عودة التضخم.

بينت الأرقام المقدمة من طرف محافظ بنك الجزائر ، أن الجزائر حققت نسبة نمو تجاوزت ال 6.8% في نهاية 2003[3] وهي نسبة لم تتحقق منذ عشريتين، وقد ساهمت في هذه النتيجة عدة قطاعات يتصدرها قطاع المحروقات الذي تطور بنسبة 4.2% جراء ارتفاع إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي ومساهمة القطاع الصناعي العمومي الذي سجل هو الأخر نموا ولو ضعيفا قدر ب 0.4%،هذه المعطيات حسب نفس المسئول كانت وراء تراجع مستويات البطالة التي تراجعت من 27.3% سنة 2002 إلى 23.7% سنة 2003 كما سمحت هذه العوامل من تحقيق فائض للخزينة العمومية وصل إلى 5.1% من الناتج المحلي الخام الإجمالي سنة 2003 وارتفاع حجم الصادرات بنسبة 8.4%غلبها صادرات نفطية، وكشف تقرير محافظ بنك الجزائر أن الإيرادات من الضريبة البترولية منذ نهاية سبتمبر 2003 قد تجاوزت توقعات قانون المالية في هذا الميدان، الأمر الذي نجم عنه تمويل صندوق ضبط الموارد بمبلغ 26.5مليار دينار،من جهة أخرى ارتفعت ودائع الخزينة لدى بنك الجزائر لتصل ذروتها بمبلغ 678.6 مليار دينار مع نهاية نوفمبر 2003 بعدما كانت لا تتعدى 400مليار دينار سنة 2002.وحسب الأرقام المقدمة من محافظ بنك الجزائر فان معدل السعر المتوسط بالنسبة لسنة 2004 بلغ 28.9 دولار للبرميل من النفط الجزائري،وهو أعلى بذلك عن المستوى الذي بلغه سنة 2002(25.2 دولار للبرميل) الأمر الذي جعل الصادرات من المحروقات تصل إلى 23.99مليار دولار سنة 2003 مقابل 18.1مليار دولار في 2002.على عكس من ذلك بقيت الصادرات خارج المحروقات ضعيفة، حسب محافظ بنك الجزائر الذي أبدى تفاؤله بتدارك هذا الوضع بعد دخول اتفاق الشراكة والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة حيز التنفيذ من خلال تحقيق اندماج أكثر فعالية للاقتصاد الوطني،وموازاة مع تحسين احتياطات الصرف التي بلغت 32.9 مليار دولار في ديسمبر 2003،وهو ما ساهم في التقليص من الصدمات الخارجية للاقتصاد الوطني،هذا التحسن في الاحتياطات كان وراء استقرار سعر صرف الدينار مقابل الدولار(72.61 دينار للدولار في ديسمبر2003 مقابل 78.37في جوان 2003) ورغم الأثر السلبي لارتفاع سعر الاورو مقابل الدولار،إلا أن تأثير ذلك حسب محافظ بنك الجزائر (السيد لكصاسي)،بقي محدودا على الاقتصاد الوطني،وذلك كما قال بفضل التسيير الاحترازي لاحتياطيا تالصرف المنتهجة من طرف بنك الجزائر .وبعدما وصلت المديونية إلى حدود 33مليار دولار سنة 1996 تمكنت الجزائر من إنزالها إلى حدود 23.203مليار دولار سنة 2003 كما انخفض معدل خدمة الدين من 47.7% سنة 1998 إلى 17.7% في 2003 وتحتل أوربا مقدمة الدول الدائنة ب

[3] محمد لكصاسي أكتوبر 2004.

65%وأمريكا ب 14%- وتقلى محافظ بنك الجزائر عن انعكاسا ت فضيحة بنك الخليفة والبنك التجـــاري الصناعي- واكتفى بالقول أن آليات الرقابة والسهر والإنذار التي وضعها بنك الجزائر سمحت بمواجهة أزمة بنكيين خلال سنة 2003 من اصل 30بنك ومؤسسة مالية يشكلون النظام المصرفي في الجزائر.

القطاع البنكي في الجزائر حقق نموا يقدر ب 14.9% مع بقاء البنوك العمومية مهيمنة على النشـــاط الشـــامل للقطاع في هذا السياق كشف محافظ بنك الجزائر عن تقديم بنك الجزائر ل 33 شكوى أمام الجهات القضائية ضد مخالفي للقانون وسحب رقم تسجيل واحد من وكالة وإرسال 9محاضر بالمخالفات لوزار ة المالية لتقديم شكوى وذلك من مجموع 35000 عملية مراقبة للملفات سنة 2003.

كل هذه المعطيات جعلت محافظ بنك الجزائر واثقا من أن الجزائر تمكنت من تحقيق فعالية مالية كلية جيدة جـــدا ومستوى ميزان مدفوعات جيد وحالة مالية عمومية مشجعة وهو ما يعني حسبه أن البلاد في منـ أى عن الصـــدمة الخارجية، بيكن أرقام محافظ بك الجزائر وبين سؤ معيشة الجزائريين الوضعية لا تزا ل تحتاج إلى المزيـــد مـــن الشفافية حول تسيير موارد الشعب.

وقال عبد اللطيف بن اشنهو وزير المالية أن الاستراتيجيات المالية للجزائر خلال الأعوام القادمة ترتكز على ترشيد الإنفاق العمومي من خلال التحكم الجيد في ميزانية التسيير والعمل على الانتهاء من مشكلة المديونية العمومية أو الحد منها من خلال الإجراءات التي أدرجت على قانون المالية 2005،والمتمثلة في تمويـــل عجـــز الشـــركات والتحضير الجيد للمستقبل الذي فسره الوزير بالقول أن الجزائر مطالبة بان تتعامل مع الواقع الدولي الراهن كما هو من خلال الحد من تبذير مواردها،قائلا أن خدمة الدين الخارجي والمقدرة ب 17.5% تعادل في واقـــع الأمـــر ميزانية ثلاثة قطاعات حيوية وهي التربية والصحة والتعليم العالي، أم ا بخصوص تشجيع الاستثمار فأوضح الوزير أنها تهدف بالدرجة الأولى إلى تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي لتدارك التأخر المسجل في القطاع، ودعـــم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أسس اقتصادية سليمة وليس على أسس الهبات والمنح التي لن تؤدي إلى تطوير القطاع، مستبعد ا أي إمكانية للإعفاء الضريبي لصالح المتعاملين، موضـــحا أن الأهـــم للشـــركات لـــيس الإعفاءات الضريبية بل الاستقرار الجيد المسجل حاليا والنمو وارتفاع الطلب على الاستهلاك الذي يتطلب المحافظة عليه ودعمه موضحا أن برنامج دعم الإنعاش الثاني الذي خصص له غلاف ب 50مليار دولار يعد في الحقيقـــة الإطار الأنسب لمساعدة المؤسس ة الجزائرية لكنه وجها انتقادا حادا لمؤسسات الإنجاز الجزائرية متأسفا عن غيـــاب مؤسسة واحدة قادرة على إنجاز مشروع متكامل من 5000مسكن.

واستطرد الوزير بالقول :إن القرار الأهم الذي ينتظر اتخاذه لاحقا هو كيفية تحويل الوضعية المالية والنقدية الجيـــدة إلى مشاريع استثما رية فعالة بامكانها الاستفادة من الادخار النقدي وغير النقدي المتوفر داعيا كـــل المؤسســـات الجزائرية والأجنبية إلى المشاركة العملية.

وقال وزير المالية انه يتحتم على بنك الجزائر مراجعة بعض أساليبه الخاصة بتمويل العمليات التجارية الخارجية التي تقوم بها الشركات التي تستورد خدمات من الخارج سواء بالنسبة لعمليات الاستيراد أو عمليات التصدير،وفي هذا الشأن يجب مراجعة بعض التنظيمات السارية المفعول.[4]

المحور الرابع:تراجع دور البنوك الخاصة في الجزائر

انتقد السيد رئيس بعثة صندوق النقد الدولي إلى الجزائر *تعليمة رئيس الحكومة ا لتي تجبر المؤسسات العمومية على إيداع أموالها في البنوك العمومية مؤكدا على ضرورة فتح المجال للبنوك الخاصة والإسراع في إصلاح نظام البنك القائم. حيث صرح الرئيس انه كان من الأحسن أن تصدر الحكومة الجزائرية تعليمة تجبر المؤسسات العمومية على إيداع أموالها في لمبلك المضمونة وليس في البنوك العمومية فقط وهذا ما يعرق ل حسبه عمل البنوك الخاصة وألح السيد الرئيس على ضرورة الإسراع في إصلاح النظام البنكي لأن النظام القائم حاليا ناقص ولا يصلح للتنمية وتشجيع الاستثمار مؤكدا في نفس الوقت على ضرورة فتح رؤوس أموال البنوك العموم ية للخواص والبنوك الأجنبية معتبرا أن إصلاح البنوك هو مفتاح كل إصلاحات وشرط أساسي لبعث التنمية المستدامة والاستثمار الخاص وقد ارجع ممثل صندوق النقد الدولي إلحاحه على ضرورة إصلاح البنوك الخاصة العمومية إلى العجز المالي الذي تعاني منه بسبب القروض التي منحتها خاصة للمؤسسات العمومية والتي لم ترد بعد إلى البنوك وفي سياق حديثه عن البنوك وعن كيفية تسيير الأموال العامة أكد السيد على ضرورة التقليص من المصاريف العمومية للوصول إلى التوازن بين المصاريف والمداخيل وعدم الاعتماد على أسعار البترول الحالية التي يمكن أن تتراجع في أي لحظة مما يجعل حساب النفقات على أساسها خطرا على ميزانية البلاد وهذا ما تطمح إليه الجزائر في إطار قانون المالية 2005 والذي اعتبره مناسبا ومواتيا للتنمية وفي هذا المجال أكد السيد على ضرورة خروج الجزائر من دوامة الاتكال على قطاع المحروقات في التنمية وا لاعتناء بالقطاعات الأخرى وقد توقع الصندوق العجز الذي تعرفه القطاعات الأخرى من غير المحروقات بالقفز من 29.5% في 2003 إلى 32% في 2004.من جهة أخرى اعتبر أن نسبة النمو في الجزائر مرشحة لأن تكون أحسن من العام الماضي حيث يتوقع أن تصل إلى 5.5% في حين يرتقب أن لا تتجاوز نسبة التضخم 4% وهذا ما يدفع الصندوق إلى التفاؤل بان تعرف الجزائر وضعية اقتصادية مواتية ومناسبة للاستثمار وقد أكد في الأخير انه لكي تدخل الجزائر السوق العالمية من بابها الواسع عليها أن تسرع في الإصلاحات التي بدأتها مصرحا أن هذا التقرير سيعرض على مجلس إدارة صندوق النقد الدولي الذي سيناقشها ويتخذ القرارات اللازمة بشأنه.[5]

[4] -عبد الوهاب بوكروح،"قضية إيداع أموال المؤسسات العمومية في البنوك العمومية..."،جريدة الشروق،الثلاثاء 26 أكتوبر 2004، العدد 1215،الجزائر،ص.03.

* السيد اريك دوفيرجي،ندوة صحفية بفندق الجزائر،يوم 23اكتوبر 2004

[5] جريدة الخبر اليومية،" محافظ بنك الجزائر يشعل الاضواء الخضراء"،الاثنين 2004/10/25 الصفحة3

المحور الخامس:دور البنوك الجزائرية في معالجة المديونية

في الوقت الذي طالبت فيه العديد من الدول من بينها فرنسا بضرورة توسيع التعامل في مجال المبادلات التجارية مع الجزائر لاسيما في مجال تجارة الحبوب بالاورو قدرت وزارة المالية الخسارة الناتجة عن تقلبات الصرف بين الدولار والاورو بأكثر من 1.7 مليار دولار.

لا يقتصر الأمر على الخسائر الناتجة عن تقلبات الصرف في مجال التبادلات التجارية بل يتعداه إلى تقدير قيمة المديونية الخارجية التي ارتفعت قيم تها بأكثر من 500مليون دولار مؤخرا نتيجة تقلبات صرف الدولار مقابل الاورو تسجيل ارتفاع محسوس لنسبة المديونية الجزائرية بالعملة الأوروبية حيث تم دمج المديونية الخاصة بالدول الأوربية ما عدا تلك الخاصة ببريطاني ا في حساب العملة الأوربية الموحدة وتقدر المديونية الإجمالية للجزائر منتصف عام 2004 بما قيمته 23000مليار دولار إلا أن الديون قصيرة المدى لا تمثل سوى حوالي 100مليون دولار وقيمة القروض الثنائية لا تتعد ى 21.8% ويتصدر الاتحاد الأوربي قائمة الدول الدائنة بنسبة 66% من إجمالي الديون الجزائرية مقابل 17%لأمريكا الشمالية فيما تصل نسبة الديون الجزائرية بالدولار الأمريكي إلى 43% مقابل 30%بالاورو و 12% بالين الياباني وشرعت الجزائر في مفاوضات مع العديد من الدول الدائنة لاسيما ألمانيا واليابان والولايات المتحدة وبعض الدول الأوربية والمنضمات المالية لتسديد جزء من الديون الج زائرية قبل أجالها المحددة ويرتقب أن يتم التطرق لهذه القضية قريبا،حيث تقوم الجزائر بمحاولة إقناع عدد من الدول باعتماد هذا الخيار موازاة مع البديل الآخر أي تحويل جزء من المديونية التي تتحفظ إزاءه ألمانيا وحتى اليابان والولايات المتحدة وقد أبرمت الجزائر اتفا قا جديدا سمح بدفع مسبق لجزء من الديون الخاصة بالبنك الإفريقي للتنمية حيث دفعت الجزائر ما قيمته 44.6 مليار دينار حسب تقديرات وزارة المالية فضلا عن جزء آخر من الديون الجزائرية تجاه المملكة السعودية وتبدي عددا من دول الخليج التي تتفاوض معها الجزائر استعدادا لل قبول بهذا الخيار الذي سيمكن خفض قيمة الديون الجزائرية من جهة وتقليص أعباء خدمة المديونية التي تقلصت كثيرا خلال الثلاث سنوات الماضية فيما ضلت المديونية العالمة مستقرة في حدود 22.5و23 مليار دولار علما بان الجزائر توقفت عن إعادة جدولة ديونها مع انتهاء فترة اتـ فاق التمويل الموسع مع صندوق النقد الدولي عام 1998 حيث كان آخر مبلغ يتم إعادة جدولته خلال تلك السنة هو 250مليون دولار مقابل 2.22مليار دولار عام 1997 و3.53 مليار دولار عام 1997 كما سمحت الفوائض المالية المحققة من تجنب الاستدانة على المدى القصير واللجوء أساسا إلى قروض الامتياز التي لا يتجاوز نسب الفائدة فيها 3% ومدة تسديد تتراوح ما بين 12 و25سنة مع فترات إعفاء.

الخلاصة والتوصيات

1-على البنوك الجزائرية التعامل مع العولمة الاقتصادية بإحداث تغييرات تسييرية عميقة تمس على الخصوص ضرورة الاعتماد على الأسواق المالية كأسلوب عمل ونظام لابد منه لضمان نجاح العمل المصرفي والتكيف مع ظروف العولمة الاقتصادية.والعمل على التعرف على احتياجات الاسواق المصرفية.

2ضرورة تنويع أشكال الاستثمار الأجنبي المعمول او المسموح بها في الجزائر وذلك لجذب المزيد من المستثمرين الأجانب وزيادة تنويع العوائد والمنافع الممكن تحقيقها، ذلك أن تباين تفضيلات المستثمرين الأجانب لأشكال الاستثمار المختلفة ليس فقط بسبب الاختلاف في القدرات المالية والفنية والإدارية، ولكن أيضا لتباين أهمية التحكم والرقابة على العمليات والأنشطة المرتبطة بالاستثمارات وكذا مدى ربحية كل شكل من أشكال الاستثمار، وتنافس الدول المضيفة في تنويع الحوافز والتسهيلات المقدمة للمستثمرين الأجانب مما يجعل التميز بين دولة وأخرى من وجهة نظر جذب الاستثمارات الأجنبية يكمن في مدى الحرية المسموح بها للمستثمر في اختيار شكل الاستثمار الذي يتناسب وأهدافه وإمكانياته وخصائصه.

3-يجب على البنوك الجزائرية إتباع سياسات استثمارية تستهدف تحقيق منافع محددة بالذات من وراء الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، مثل الاهتمام بالمشروعات الموجهة بالتصدير لدعم ميزان المدفوعات وتوفير العملات الأجنبية، والمشروعات الموجهة لإحلال الواردات لتحسين ميزان المدفوعات وتوفير العملات الأجنبية، والمشروعات كثيفة رأس المال لجلب أو الحصول على التكنولوجية المتقدمة، والمشروعات كثيفة العمالة لخلق فرص متعددة للعمل ولخدمة أغراض إعادة توزيع الدخل القومي والرفاهية الاجتماعية.

3-تنمية علاقات التكامل بين مشروعات الاستثمار والاقتصاد الوطني من خلال استخدام استراتيجيات التمييز بين المشروعات في منح الحوافز و الامتيازات، فمثلا يمكن إعطاء تسهيلات وحوافز متميزة للمشروعات التي تستخدم عناصر إنتاج ومكونات مزودة من شركات وطنية أو من خلال السماح للمستثمر الأجنبي العمل في أكثر من مشروع فرعي مساعد للمشروع الأساسي أو من خلال تنويع أشكال الاستثمار المسموح بها.

4-العمل على تعديل قوانين وقرارات النشاط المصرفي لمواكبة المتغيرات الاقتصادية الدولية والمحلية، وأهمها قواعد المنظمة العالمية للتجارة، ورفع مستوى الكفاءة الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بالقطاع الزراعي،من حيث الجودة والمواصفات وتخفيض تكاليف الإنتاج والتسويق لموجهة المنافسة في الداخل وللقدرة على اغتنام فتح الأسواق في الخارج.

5التوقف على طبيعة المنافسة التي تواجهها المصارف من اجل التمكن من تحديد السياسات المناسبة للأسواق المختلفة وذلك حتى تتمكن المصارف الجزائرية من تحقيق الأهداف بعيدة ومتوسطة الأجل في ما يخص مسايرة العولمة الاقتصادية ومنه مواجهة المنافسة الموجودة حاليا والمحتمل وجودها مستقبلا.

فتح المجال لتشيع البنوك الخاصة من خلال إيجاد الأطر القانونية المناسبة والمحددة لنشاطها والسماح للشركات العمومية لإيداع أموالها في البنوك الخاصة عكس ما هو جاري الحديث عنه في الآونة الأخيرة على مستوى الحكومة بخصوص إجبار المؤسسات العمومية على إيداع أموالها لدى البنوك العمومية فقط،مما يعني انخفاض محسوس في رؤو س أموال البنوك الخاصة وما ينجر عنه من احتمال تعرضها لنفس المصير الذي لحق بمجموعة الخليفة بنك والبنك الصناعي التجاري.

قائمة المراجع

1- جريدة الخبر اليومية،" محافظ بنك الجزائر يشعل الأضواء الخضراء"،الاثنين 2004/10/25 الصفحة3.

2-عبد الوهاب بوكروح، "قضية إيداع أموال المؤسسات العمومية في البنوك العمومية ..."،جريدة الشروق،الثلاثاء 26 أكتوبر 2004، العدد 1215،الجزائر،ص.03.

3- السيد اريك دوفيرجي،ندوة صحفية بفندق الجزائر،يوم 23اكتوبر 2004

4- الإحصائيات المالية الدولية، صندوق النقد الدولي.2000.

5-البنوك في حالة انتعاش أم في غرفة الإنعاش؟ .الموضوع: اقتصادي.النطاق الجغرافي:العالم العربي جنوب شرق أسيا تاريخ الإصدار : 1999/1/10.نوع المحتوى: تحليل.الكاتب: لبنى سعيد.الناشر: IOL

6-عبد المطلب عبد الحميد،"العولمة واقتصاديات البنوك"،الدار الجامعية للكتب،2001.

7-احمد عبد الفتاح "الإصلاح المصرفي في الوطن العربي ضروراته ومعوقاته"،اتحاد المصارف العربية 1993.